مكتبة البنين
قسم الدوريات

جامعة قطر
ادارة المكتبات الجامعية
مكتبة الدوريات

حَوْلِيّة كليّة الإنسَانيّات والعُلُوم الاجْتِمَاعِيّة

العدد السابع عشر

١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي
تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث

الأستاذ الدكتور/ السيد الحسيني

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ـ مصر

منذ مطلع السبعينيات من القرن الحالي وهناك جهود مكثفة داخل أقطار العالم الثالث تسعى إلى التعرف على أبعاد الهيمنة الثقافية التي مارسها ومايزال يمارسها الغرب ، والبحث عن بدائل فكرية تأخذ في اعتبارها الخصوصيات الثقافية ، والمتغيرات التاريخية القومية . وما لبثت تلك الجهود أن ازدادت اتساعاً خلال الثمانينيات بسبب أزمة الفكر التنموي التقليدي الذي وصل إلى طريق مسدود بالنسبة للعالم الثالث ، مما دفع كثيراً من مفكريه ومثقفيه إلى المطالبة بضرورة تصحيح مفاهيمهم وتصوراتهم حول الاستقلال الفكري كأحد أبعاد التنمية المستقلة . وسوف نحاول في هذه الدراسة التعرف على رؤية بعض مفكري العالم الثالث للتبعية الفكرية ، وكيفية التصدي لها ، على أن نتناول بعد ذلك تناولاً نقدياً الجهود التي بذلتها « نظرية التبعية » في تحقيق الاستقلال الفكري باعتبارها نتاجاً فكرياً ظهر من داخل العالم الثالث . وفي نهاية هذه الدراسة نناقش مناقشة نقدية الاستقلال الفكري في عدد من أقطار العالم الثالث .

أولاً : الهيمنة الأكاديمية والتبعية الفكرية :

أشار طلال أسد في معرض نقده للأنتروبولوجيا البريطانية التقليدية إلى أن « الموقف الاستعماري » من شأنه أن يسهم في تشكيل بنية البحث الأنتروبولوجي وتحديد أولوياته وأهدافه النهائية[1] . كما أشار إلى فكرة مماثلة عدد كبير من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، حيث كشفوا عن ملامح الفكر الاجتماعي والسياسي خلال الحقبة الاستعمارية في الأقطار المتخلفة . ومن بين تلك الملامح

الاستخدام غير النقدي للنظريات الغربية ، والعجز عن تكوين رؤية مستقلة للواقع المحلي ، والانبهار الشديد بنموذج العلم الغربي ومحاكاته دون إدراك عميق بالخصوصيات القومية . ولاشك أن الرؤية النقدية داخل العلوم الاجتماعية قد حققت انتشاراً واسعاً في الأقطار النامية ، مما دعا بعض النقاد إلى ضرورة مجابهة ما أطلق عليه « الامبريالية الأكاديمية » باعتبارها أحد مصادر التبعية الفكرية . وفي مجال دراسة التنمية والتخلف ذهب أحد النقاد إلى « أن تحليل مشكلات التنمية في أقطار أمريكا اللاتينية يحتاج إلى نظرية خاصة تستند إلى قاعدة واسعة ومنظمة من الملاحظات والبيانات الخاصة بالواقع الأمريكي اللاتيني . وهكذا فإن نظريات التنمية المصاغة في الغرب الصناعي لاتستطيع فهم وتحليل وتفسير تلك المشكلات ، وبالتالي لاتصلح أساساً لصياغة استراتيجية تنموية ، أو رسم سياسة اجتماعية ملائمة لتلك الأقطار[٢] .

وفي الوقت الذي تبلورت فيه رؤى نقدية واضحة للعلم الاجتماعي الغربي ، بدأت أصوات قوية من داخل العالم الثالث تطالب بضرورة تأسيس علوم اجتماعية وطنية قادرة على فهم خصوصية واقع الأقطار النامية[٣] . ولم تقتصر تلك الرؤى النقدية على الفكر الاجتماعي الغربي ، بل امتدت ـ وبقوة ـ إلى الفكر الاشتراكي . ففي الصين ظهرت منذ منتصف السبعينيات أصوات محتجة على الفكر الماركسي ـ اللينيني في مجال الاقتصاد ، وضرورة إعادة النظر في الممارسات الاشتراكية التي نُقلت حرفياً من الاتحاد السوفيتي . كذلك طالبت تلك الأصوات بفتح باب الاجتهاد الصيني في مجال الفكر الاجتماعي[٤] . وفي أفريقيا عبر تيمو Temu عن شيء قريب من ذلك حينما ذهب إلى ان العلوم الاجتماعية هي بطبيعتها علوم « قيمية معيارية » ، وأن أفريقيا سوف تظل تعاني من وطأة سيطرة الفكر الاجتماعي الغربي عليها ، ما لم تعلن رفضها للهيمنة التي يمارسها ، وتسعى إلى ايجاد بدائل فكرية وطنية[٥] . وتعبر كل تلك الآراء عن مشكلة عامة في أقطار العالم الثالث أطلق عليها سيد حسين الأتاسي « العقل السليب » Captive Mind الذي هو نتاج لمؤسسات جامعية غربية الفكر ، وأنماط تفكير غير نقدية ، وعجز فكري عن إقامة حوار بناء مع الواقع الاجتاماعي والثقافي في تلك الأقطار .

وهكـذا تصبح مهمة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث هي إعادة انتاج القيم الغربية بما في ذلك نماذج التنمية ذاتها . وربما كان النيجيري كلود إيك Ake من أبرز علماء الاجتماعي الذين طرحوا تلك الاشكالية بشكل واضح وصريح حين تساءل : « لماذا تقبل نيجيريا علماً اجتماعياً مغترباً عن بيئتها ، عاجزاً عن إحداث تقـدم علمـي ، يقـف موقـف الحـارس والضـامن لاستمـرار التخلف في بلدنا ؟ »[٦] . وعلى الرغم من أن تساؤل إيك يعبر بوضوح عن حالة نيجيريا ، إلا أنه يكتسب شرعية أيضاً بالنسبة لأغلب أقطار العالم الثالث ، حيث اكتسب المتعلمـون والمثقفـون قيم المستعمـرين ، وتبنى العلماء الاجتماعيون النظريات والمفاهيم الغربية دون تحليل نقدي وطبقوها تطبيقاً آلياً على مجتمعاتهم .

وهكـذا بدأ عقد الثمانينيات يشهد احتجاجاً واسع النطاق من جانب دوائر أكاديمية متزايدة الاتساع داخل العالم الثالث على استخدام النظريات الاجتماعية الغربية في تشخيص المشكلات الاجتماعية ، وصياغة الأهداف التنموية ، ورسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية . كما بدأت تظهر محاولات لتحقيق ضرب من الاستقـلال الفكـري يقـوم على إكساب العلوم الاجتماعية طابعاً قومياً ، وقيام الباحثين الوطنيين بانجاز البحوث الاجتماعية اللازمة ، وتأسيس دعائم أكاديمية تضمن تحديد الأولويات البحثية ، والعمل على صياغة نماذج نظرية أكثر قدرة على فهم واقع مجتمعات العالم الثالث[٧] .

ويمكننا التعرف على الجهود التصحيحية في مجال الاستقلال المعرفي في أقطار العـالم الثـالث ، إذا ما فحصنـا موقف مؤسسـاتهـا التعليمية وعـلى الأخص جامعـاتها . ففي تلك الأقطار أقيمت الجامعات في فترات متباينة ، ولأسباب مختلفة . أما أقدمها فهي جامعات أمريكا اللاتينية التي تأسست خلال القرن السادس عشر لكي تقوم أساساً بحماية الثقافة المسيحية للغزاة الأيبيريين في تلك البيئة الموحشة آنئذ . وهذا يعني أن الجامعات في أمريكا اللاتينية كانت تؤدي دوراً محافظاً للغاية ، مما جعلها هدفاً لانتقادات الحركات الليبرالية خلال القرن التاسع عشر ، وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر في أهدافها وبرامجها التعليمية بعد

الحصول على الاستقلال السياسي مع مطلع الربع الثاني من القرن التاسع عشر . أما في آسيا فلقد ظهرت الجامعات في أواخر القرن التاسع عشر وعلى الأخص في اليابان والصين لكي تقدم ما أطلق عليه « التعليم الغربي » بينما كان هدف إنشائها في الهند هو تخريج جيش من الموظفين والكتبة لإحكام السيطرة الاستعمارية على هذا البلد الضخم . وإذا كانت الجامعات في أمريكا اللاتينية قد واكبت ظهور الاستعمار ، بينما دعمته وأعادت إنتاجه الجامعات الآسيوية في مرحلة لاحقة ، فإننا نجد الجامعات الافريقية عند نشأتها تشهد مغيب السيطرة الغربية المباشرة وتحول الاستعمار التقليدي إلى أساليب امبيريالية جديدة للتأثير والتحكم من بعيد[٨] . والملاحظ ان الجامعات في أقطار العالم الثالث قد شهدت تغيرات ملموسة في وظائفها في أعقاب الاستقلال السياسي . إذ ظهر وعي واضح بضرورة تحويلها من أداة لاعادة الانتاج الفكري إلى أداة للتنمية . والواقع أن هذا التحول لايعد فقط ابتعاداً عن الدور الذي كانت تلعبه جامعات العالم الثالث خلال الحقبة الاستعمارية ، بل يعد أيضاً ابتعاداً عن الدور التقليدي الذي تؤديه الجامعات الغربية ذاتها . ومن الواضح أن الدور التنموي الجديد الذي تحاول جامعات العالم الثالث إنجازه يواجه عقبات ضخمة . فما تزال ملامح التنمية المنشودة غائبة ، وماتزال نتائج البحوث التنموية بعيدة عن التطبيق بسبب الفجوة العميقة التي تفصلل الأكاديميين عن التنفيذيين . بل إن تلك الجامعات في ممارستها لدورها الجديد تواجه صعوبة التوفيق بين وظيفتها التنموية التي تفرض عليها الارتباط بالأنظمة السياسية الحاكمة من ناحية ، ووظيفتها النقدية التي تتطلب منها قدراً كبيراً من الاستقلال في اتخاذ القرار والممارسة من ناحية أخرى .

ثانياً : نظرية التبعية والاستقلال الفكري في العالم الثالث

اكتسبت نظرية التبعية مكانة خاصة داخل أدبيات العلوم الاجتماعية خلال عقد السبعينات على وجه الخصوص . ولقد ظهرت تلك النظرية من خلال الجدل الذي ثار في أمريكا اللاتينية خلال الأربعينيات حول مشكلات وقضايا التخلف ، وبدا من الواضح أنها تشكل ملامح نظرية متكاملة في تفسير التبعية

نابعة من داخل العالم الثالث . والواقع ان كُتاب نظرية التبعية لم يقصروا اهتمامهم فقط على كشف عجز نظريات التحديث وتمركزها حول الذات الأوروبية ، بل حاولوا أيضاً طرح منظور فكري بديل نابع من العالم الثالث ، ويشكل في الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة عن الفكر التنموي الغربي . ولقد تجاوز هذا المنظور الفكري البديل مشكلة التحليل البنائي للتبعية ، ليطرح فكراً تنموياً ينطلق من مدخل الاعتماد على الذات ، وامكانية الوصول إلى نظرية ملائمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي .

ولايعنيني هنا استعراض ملامح نظرية التبعية . فلقد سبق ان ناقشتها في مواضع عديدة منذ مطلع السبعينيات[٩] . لذلك فان مناقشتي هنا لتلك النظرية تتعلق أساساً بمناقشتنا الحالية لموقع تلك النظرية من قضية التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي من منظور أقطار العالم الثالث . لقد تطورت نظرية التبعية من خلال جهود علماء وباحثي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) منذ نهاية الأربعينيات . ففي سنة ١٩٤٨ ، اتخذت اللجنة من سنتياجو في البرازيل مقراً لها ، وبدا لأول وهلة أن المبادىء والأفكار التي تبنتها تتعارض مع مبادىء الأمم المتحدة آنئذ ، والمتمثلة في التصورات الاقتصادية التي صاحبت عملية الانشاء والتعمير في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهكذا أصبحت مبادىء وأفكار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بقيادة راؤول بريبش Prebisch ثورية تقدمية في عالم تسيطر عليه الأفكار الرأسمالية التقليدية . لقد هاجم بريبش وزملاؤه النظام الاقتصادي العالمي وما يتضمنه من تحيز صارخ لصالح القوى الرأسمالية على حساب الأقطار المتخلفة . وفي هذا السياق بدأت فكرة المراكز ـ التخوم ـ Centre Periphery تظهر إلى حيز الوجود . فطبقاً لها ، فإن الدول التي تشكل المراكز هي تلك التي تستطيع تحقيق أقصى الفوائد من نظام التجارة العالمية ، بينما تعاني الدول التي تشكل الأطراف من القيود التجارية المفروضة عليها ، وتعرض سلعها ومنتجاتها الأولية لتقلبات سريعة في أسعارها . كذلك فإن بريبش وزملاءه قد طرحوا ـ ولأول مرة ـ استراتيجية الاحلال محل الواردات ـ Import Substituttion Strategy ، والتخطيط القائم على تدخل الدولة ، وبالتالي

التكـامـل الاقليمي . وعـلى الصعيد الايديولـوجي ، فإن آراء علماء اللجنـة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أكدت الطابع القومي للتنمية ، والدور الذي يمكن ان يلعبـه التحـالف الشعبي في تحقيق النهضـة القومية[٩] ، وهكذا بدا التصنيع القـائم على الاحـلال محل الـواردات أسـاسـاً لتنمية يمكن ان تحقق الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم يمكن أن تسهم ـ بالتالي ـ في ظهور مراكز قومية لصنـع القرارات . وتفترض تلك الاستراتيجية أن التصنيع يؤدي إلى إضعاف موقف الـطبقـات الاجتماعية الاستغلالية (كبار الملاك ، وكبار التجار ، وكبار المصدرين) ، وإتاحة الفرصة لمشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا في عمليات صنع القرار . كذلك ذهب علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى ان استراتيجية التصنيع والتحـول نحو الداخل تضمن مواجهة التخلف في كافة المجالات : العلمي ، والتكنـولـوجي ، والثقـافي ، ومن ثم تمثـل نقـطة انـطلاق لصياغة ايديولـوجية للتنمية تستنـد إلى توحيد المصالح الوطنية في اطار هدف عام هام منشترك هو : إقامة مجتمع وطني مستقل .

ويبدو أن تجارب التنمية والاستقلال الوطني في أقطار امريكا اللاتينية على مدى العقود الثلاث (من الخمسينيات حتى الثمانينيات) قد برهنت على أن استراتيجية الاحـلال محل الـواردات لم تكن حلاً تنمـوياً ملائماً للتنمية . فلم تشهد تلك الأقطار استقلالاً واضحاً في تجارتها الخارجية ، ولم تتحول أيضاً إلى مراكز وطنية لاتخـاذ القرار ، كما أن القوى التقليدية المسيطرة (في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة) لم تفقد جانباً من نفوذها ، فضلاً عن أن ظروف الغالبية العظمى من الفلاحين وفقراء المدن لم تشهد تحسناً ملحوظاً ، ذلك لأن المشروعات الصناعية كانت موجهـة أسـاساً لاشباع احتياجات الطبقتين العليا والوسطى في المناطق الحضرية . وربـما كانت نتيجـة ذلـك كله أن أصبحت الانقلابات العسكرية المتعاقبة هي وسيلة التغير السياسي الوحيدة في أقطار أمريكا اللاتينية على مدى عقدي الستينيات والسبعينيات .

ثالثاً : نظرية التبعية من الداخل : مواقف فكرية متباينة

خلال عقدي السبعينيات حققت نظرية التبعية ذيوعاً كبيراً في الغرب والعالم النامي على السواء . ومع ان علماء هذه النظرية قد عبروا عن مواقف فكرية متباينة بسبب الأطر النظرية المختلفة التي انطلقوا منها ، إلا ان تعريف سانتوس Santos للتبعية قد شكل نقطة انطلاق لهم ، حيث عرفها بأنها « موقف مشروط يتوقف فيه نمو اقتصاد معين أو اقتصاديات معينة على نمو وتوسع اقتصاديات أخرى . ومن شأن هذا الموقف أن يحكم على الاقتصاد التابع بالعجز وعدم الحركة ، بينما يستطيع الاقتصاد المسيطر تحقيق النمو والاتساع[١٠] . ومن الواضح ان العمليات الاقتصادية كانت هي نقطة الانطلاق النظري لدى أصحاب نظرية التبعية ، وأن العلاقة الاقتصادية بين المركز والمحيط هي علاقة سببية وذات اتجاه واحد بيد أن علماء نظرية التبعية ما لبثوا أن وسعوا من نطاق تحليلاتهم في أو اخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، في محاولة لتقديم تفسير شامل لظاهرة التخلف . ولقد كان علماء الاجتماع الذين تبنوا نظرية التبعية هم السباقون في هذا المجال . فلقد حاول كاردوسو Cardoso وفاليتو Fekeho تحليل التبعية ومعالجتها كظاهرة اجتماعية سياسية . ففي مقدمة كتابهما قالا : « نحن ننظر إلى العلاقة بين القوى الخارجية والداخلية بوصفها كلاً مركباً مؤلفاً من روابط بنائية لاتتحدد فقط في ضوء العوامل الخارجية المتمثلة في الاستغلال والقهر ، بل تتحدد أيضاً في ضوء ترابط المصالح بين الطبقات المحلية المسيطرة من ناحية ، والطبقة الرأسمالية العالمية من ناحية أخرى »[١١]

وأياً كانت المنطلقات الفكرية والأساليب التحليلية والاستراتيجيات المقترحة التي تبناها أصحاب نظرية التبعية ، فإنهم يتفقون جميعاً حول مجموعة من القضايا الأساسية نوجزها على النحو الآتي :

(أ) أن عقبات التنمية في أقطار العالم الثالث لاتتمثل في قلة رؤوس الأموال والمهارات التنظيمية ، بل تتمثل في تقسيم العمل الدولي . أي أنها خارجة

عن نطاق الاقتصاد المتخلف ، وليس داخله .

(ب) ان تقسيم العمل الدولي ما هو إلا علاقة بين أقاليم يطلق عليها مراكز ، وأخرى يطلق عليها تخوم .

(جـ) ولأن التخوم محرومة من فائضها الاقتصادي الذي يتجه صوب المراكز ، فإن تنمية الأخيرة (المراكز) ترتبط عادة بتخلف الأولى (التخوم) ، وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية والتخلف باعتبارهما مظهرين لعملية عالمية واحدة . ويعني ذلك أن كل المناطق التي تشارك في هذه العملية هي مناطق رأسمالية ، على الرغم من إمكانية التمييز بين رأسمالية المراكز ورأسمالية التخوم .

(د) لما كانت علاقة التبعية تفرض على التخوم أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها ، فإن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر (أي التخوم) علاقتها بالسوق العالمية ، وأن توقف عملية إمتصاص فائضها الاقتصادي ، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي . ولكي يتحقق ذلك ، لابد من إحداث تحول سياسي ثوري . وهنا يلعب الصعيد السياسي دوراً قيادياً . وعندما تُزال العقبات الخارجية ، فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة .

هذا وقد خضعت كتابات نظرية التبعية لانتقادات حادة منذ نهاية السبعينيات . وربما كان كولين ليز Leys هو أول من وجه سهام نقده لها حينما قال : « لقد أصبح من الواضح أن نظرية التبعية لم تعد تنطوي على فائدة ذات بال بالنسبة لنا ، وأن من الضروري تجاوزها[١٢] . ولقد اعتمد ليز في حكمه القاسي هذا على مجموعة من الاعتبارات منها ، أن كتابات علماء نظرية التبعية تتصف بالتكرار والجمود والدوران حول نغمة واحدة ووحيدة ، وأنها (أي النظرية) لم تستطع الاسهام في حل كثير من المشكلات ، فضلاً عن أن قيمتها العملية في مواجهة موقف التبعية محدودة للغاية . وإلى جانب انتقادات ليز ترددت انتقادات أخرى من بينها ، أن مفهوم التنمية أو الاستقلال ـ كما يبدو عند علماء

نظرية التبعية ـ يتصف بالغموض الشديد ، كما أنه ليس من الواضح لديهم ما إذا كانت الأقطار التابعة ككل هي التي تعاني من الاستغلال أم جماهيرها الفقيرة فقط هي التي تعاني منه . وفضلاً عن ذلك فإن النظرية ـ كما يرى النقاد ـ تبدو اقتصادية خالصة ، حيث لاتأخذ فيها الطبقات ، والدولة ، والسياسة ، والايديولوجية مكاناً بارزاً . كذلك فإن نظرية التبعية لاتبرز الأسباب الحقيقية المختلفة للتخلف ، حيث تقصر اهتمامها على المركز باعتباره العامل الحاكم والمحدد لموقع الدول المتخلفة داخل النظام العالمي .

والواقع ان الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التبعية تحتاج إلى حيز أوسع من ذلك الذي نخصصه لها هنا ، خاصة وأن تلك الانتقادات ذات أبعاد مختلفة : نظرية ، وامبيريقية ، وتطبيقية . ومع وجاهة بعض تلك الانتقادات ، إلا أن نظرية التبعية قد حققت انجازات معرفية واستراتيجية هامة. ومن بين تلك الانجازات ان نظرية التحديث قد كشفت عن ضعفها الشديد منذ السبعينيات بسبب عجزها عن تقديم بديل تنموي لأقطار العالم الثالث . كذلك شجعت نظرية التبعية عدداً كبيراً من الدارسين على الاستعانة بها في إجراء دراسات ميدانية في عدد كبير من أقطار العالم الثالث ، فضلاً عن الدور الذي لعبته في ظهور استراتيجيات تنموية جديدة في بعض تلك الأقطار . لقد كان فرانك Frank بمقاله الكبير الشهير « سوسيولوجيا التخلف ، وتخلف علم الاجتماع »[١٣] الذي نشر في أواخر الستينيات أشهر ناقد لنظرية التحديث ، مما أسهم في خلق مناخ فكري تنموي جديد . وعلى طول السبعينيات بدأ جيل جديد من العلماء الاجتماعيين يتبنون نظرية التبعية في دراساتهم حول العالم الثالث . وعلى صعيد عالمي نجد فكر نظرية التبعية يفرض وجوده بقوة . ففي مناقشات النظام الاقتصادي العالمي الجديدNIEO) 6 طرحت فكرة الاعتماد الجماعي على الذات .

وخلال عقد الثمانينيات بدأ بعض كتاب نظرية التبعية وعلى رأسهم فرانك Frank يعبرون عن يأسهم الشديد من قدرة النظرية على مساعدة العالم الثالث في ظل سيطرة حكومات اليمين على الغرب ، وظهور علامات الضعف على الأنظمة

الاشتراكية . ولقد اعترف فرانك نفسه بأن ما أطلق عليه « أزمة النظام العالمي » خلال الثمانينيات قد جعلت من المحتم ظهور توجهات نظرية جديدة أكثر ملاءمة ، حيث أن بديل الثورات الاجتماعية في العالم الثالث قد أصبح صعب التحقيق[١٣] . ولاشك أن الضعف الذي أصاب نظرية التبعية قد أحدث فراغاً نظرياً كبيراً ، خاصة وأن نُقادها لم يستطيعوا حتى الآن طرح بدائل نظرية جديدة . ومع ذلك فإن الحوار الطويل المحتد الذي دار حول نظرية التبعية خلال السبعينيات قد طرح عدداً من المفاهيم والتصورات الجديدة ، وأعطى ـ بالتالي ـ دفعة قوية للمحاولات الرامية إلى صياغة مداخل نظرية وطنية من أجل النهضة والتطور الاجتماعي .

رابعاً : رؤى وطنية من داخل العالم الثالث : حالة الفكر التنموي

ربما كان أعظم انجازات نظرية التبعية أهمية هو نقل جانب من الحوار حول التنمية والتخلف إلى أقطار العالم الثالث . إلا أن معالجة مفكري ومثقفي تلك الأقطار لم تكن معالجة أكاديمية خالصة ، بقدر ما كانت محاولة لمواجهة ما أطلق عليه « الامبيريالية الأكاديمية » العالمية .

وهكذا تحولت قضية التبعية إلى قضية عامة شغلت اهتمام قطاع واسع من المثقفين ، مما سبب إزعاجاً لبعض العلماء الاجتماعيين « المحترفين » الذين وجدوا أن إحدى قضاياهم المفضلة قد اعتربت عنهم ، وأصبحت موضوعاً أثيراً من موضوعات الثقافة العامة . وسأحاول فيما تبقى من هذه الدراسة مناقشة بعض المحاولات التي سعت إلى تحليل قضية التنمية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من منظور قومي .

وسوف تكون محاولتي انتقائية إلى حد كبير ، ومحكومة ـ بالدرجة الأولى ـ بقدرتي على تتبع المحاولات الوطنية التنموية في القارات الثلاث .

١ ـ أمريكا اللاتينية تبحث عن ذاتها

لأسباب تاريخية معروفة هناك وجوه شبه ثقافية بين أمريكا اللاتينية والغرب ، كما أن تلك القارة تتميز بدرجة ملحوظة من التطور الاكاديمي ، وعلى الأخص في أقطارها الكبرى كالمكسيك ، والأرجنتين ، والبرازيل ، وشيلي . وهذا يعني أن القيم الغـربية لاتمثل إشكالية خاصة في أمريكا اللاتينية كما هو الحال في آسيا وأفريقيا . إن الاشكالية الهامة المطروحة في أمريكا اللاتينية تتمثل في مدى قدرة العلوم الاجتماعية على تقديم وصف دقيق وصادق لواقع التخلف ، والاسهام في صياغة استراتيجية عامة ملائمة للتغير والتطور . وربما كان الشاعر المكسيكي الشهير أوكتافيو باز Paz هو أول من أشار إلى وجود ثقافة مضادة تعبر عما أطلق عليه « المكسيك الأخرى » .

ويفـترض باز أن كل حضارة تتضمن مركبات واستعدادات وبناءات عقلية معينـة صامدة تقاوم التغيرات التاريخية المتعاقبة[١٥] وفي حالة المكسيك بالذات وبسبب جيرتها المباشرة مع الولايات المتحدة ، فإن الازدواجية قد أصبحت حقيقة واقعة . وفي ذلك يقول باز : « لقد أصبحنا الآن عاجزين عن صياغة نموذج تنموي يستوعب المتغيرات الفعلية التي نعيشها . إن التنمية في المكسيك لاتعني أكثر من اكتساب بعض الرموز والعلامات التي أفرزتها تجربة الغرب في التقدم الاقتصادي والتغير الثقافي » . وربما كان العمق التاريخي بالنسبة لأمريكا اللاتينية هو أحد أزماتها الفكرية . فحينما يطالب المثقفون بضرورة البحث عن الذات عبر التاريخ ، يواجهون حقيقة الوجود الهندي الذي ارتبط في نظر بعضهم بالعنف والقهـر والـلاإنسانية . وحينما يحاول البعض الآخر تجاوز ذلك ودراسة خبرات الاستعـمار الايبيري ، فإن التاريخ يكشف عن عنف وقهر ولا إنسانية يصعب وصفها[١٦] . وهكذا يبدو التاريخ في أمريكا اللاتينية إشكالية فكرية تنموية تحتاج إلى جهد خاص لمعالجتها وتجاوز نقاطها غير المضيئة .

وربـما كان مفهـوم الهامشية Marginality من أهم المفاهيم التي ابتكرها علم الاجتماع المكسيكي . ذلك أن بابلو كازانوفا Casanova هو أول من صك هذا

المفهـوم في سنة ١٩٦٥ للاشارة في البداية إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر ، والذين ينتمون في معظمهم إلى أصول هندية . والواقع أن المكسيك تمثل حالة خاصة في مجال التنمية ، وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبـار ثورتهـا في سنـة ١٩١٠ ومـا أحـدثتـه من تعديلات بنائية ، والتنمية الاقتصادية التي شهدتها منذ مطلع القرن ، فضلاً عن جيرتها للولايات المتحدة وعلاقتها الخاصة بها . والواقع ان اتساع نطاق الهامشية في المكسيك (في الريف والحضر على السواء) هو دليل على أن « المكسيك المهمشة » قد دفعت ثمن تنمية « المكسيك المتطورة » ، مما يفرض ضرورة البحث عن تنمية بديلة تضمن تقدمهما معاً . ومن هذه الزاوية يمكننا فهم دلالة مفهوم « التنمية العرقية » Ethnodevelopment الذي يمثل أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، وبعض الأقطار الأفريقية[١٧] .

وفي كولومبيا ظهر في أواخر الثمانينيات اتجاه واضح لدى علماء الاجتماع يحاول سد الفجوة بين نظريات التنمية الغربية ، والممارسات البحثية الميدانية الموجهة في مجال السياسـة الاجتماعية . وفي هذا المجال نجد أولاندو بوردا Borda يطالب بضرورة تحليل البنـاء الـطبقي في الأقليم موضـوع الـدراسـة من أجل تحديد الجماعات التي تلعب دوراً تنموياً هاماً . وفي أعقاب ذلك يمكن التعرف على القضايا ذات الأهمية الخاصة التي تعبر عنها تلك الجماعات ، والتي تتطابق مع وعي المجتمع ككل .

ويحاول الباحث بعد ذلك تتبع الجذور التاريخية للتناقضات المحركة للصراع الـطبقي داخـل الأقليم ، ثم يطرح على الجماعات الهامة نتائج البحث بهدف ترشيد موقفهم التنمـوي واكسـاب سلوكهم مزيداً من الوضوح والفعالية[١٨] . والواقع أنه إذا كانت أمريكا اللاتينية قد لعبت دور الريادة بالنسبة للعالم الثالث فيما يتعلق بنظرية التبعية ، فإنها قد لعبت دوراً مماثلاً بالنسبة للبحوث الاجتماعية التطبيقية .

٢ ـ الهند والصين والبديل الحضاري

إذا كانت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية قد أثارت إشكالية التحرر الفكري على نحو ما رأينا ، فإننا نجد الاشكالية ذاتها تفرض نفسها فرضاً على آسيا ، ولكن في توقيت مختلف وسياق بنائي متباين . إن مضمون نظرية التبعية كان قد طُرح ـ بقوة وفي وقت مبكر ـ خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في إطار نظرية « الاستنزاف الاقتصادي » التي كان قد صاغها المفكر الهندي الشهير نوروجي Naoroji في سنة ١٨٦٧ . وطبقاً لتلك النظرية ، فإن بريطانيا كانت تستنزف موارد الهند بفرض ضرائب سنوية عالية على سكانها . ولقد حرم هذا الاستنزاف الاقتصادي الهند من تطوير بنيتها الأساسية وخدماتها الاجتماعية ، ومن ثم نشأت علاقة وثيقة بين « الاستنزاف الاقتصادي » من ناحية ، والتخلف بمظاهره المتعددة كالفقر والتدهور البيئي والمجاعات والأمراض من ناحية أخرى[٢٠] . ومن الواضح أن نظرية نوروجي تعكس موقفه كوطني هندي مشتغل بالعمل السياسي ، عاش الجانب الأكبر من حياته في لندن . والواقع أن هذا المثقف قد عكس وعبر عن هموم كثير من المناضلين السياسيين الهنود في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ويمكننا مقارنة تأثير نظرية نوروجي على المجتمع الهندي بالتأثير الذي أحدثته نظرية التبعية على أقطار أمريكا اللاتينية ، وعلى الأخص في مجال تحليل آثار الاستعمار الجديد ، والتمهيد لفكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد[٢١] .

والملاحظ ان نظرية التبعية لم تجد لها صدى قوياً في الهند . وربما يعود ذلك إلى نظرة المثقفين الهنود نحو بلدهم ، حيث يميلون إلى النظر إليها على انها قارة ضخمة الموارد ، وأكبر من أن يستوعبها نموذج نظري بعينه حتى ولو كان نموذج التبعية . ويعتقد كثير من المثقفين الهنود ان المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلدهم تتجاوز بكثير الاستغلال الخارجي . وفي هذا السياق يقول عالم السياسة الهندي كوثاري Kothari : « إن نظرية التبعية تنطوي على فوائد عديدة ، ولكنها لاتفسر لنا لماذا لاتحدث التنمية الذاتية . إننا نستطيع توجيه اللوم للمستغلين

الخارجيين ، ولكننا لانقف طويلاً أمام الاستغلال الداخلي الذي يُمارس بواسطتنا وداخل مجتمعنا . ، ومع ذلك كله ، فما لم تحدث تغيرات في مراكز العالم ، فإن التخوم سوف تظل تعاني ثقافياً ، وفكرياً ، وقبل ذلك اقتصادياً »[٢٢] .

وخلال سبعينيات القرن الحالي شهدت الهند حواراً خصباً وممتعاً دار حول إمكانية إقامة علم اجتماع هندي وطني . وكان عالم الاجتماع الهندي أوبيروي Uberoi قد عبر في أواخر الستينيات عن شيء من هذا القبيل حين قال : « إن تصفية مظاهر وبقايا الاستعمار في مجتمعنا شيء ضروري ، ولكن علينا أيضاً أن نأمم مشكلاتنا ، ونتجه مباشرة لمواجهتها بالطرق التي تتناسب مع أهدافنا .

ومن هنا يجب تأسيس مدرسة فكرية وطنية واعية بمشكلاتنا الداخلية ، غير منعزلة عن التيارات الفكرية العالمية [٢٣] . ويجد المثقفون الهنود المعنيون بالتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي أنفسهم في مواجهة رصيد حضاري ضخم ومعقد ، مما دفع بعضهم إلى إعادة إحياء بعض العناصر الحضارية ، كما هو الحال في الدعوة إلى السنسكرتية Sanscritization عند شرنفاس Srinivas التي من شأنها تدعيم الحراك الاجتماعي في ظل نظام الطوائف الهندية ، وإيجاد علاقات دينامية بين الثقافة الهندو سية السائدة والثقافات المحلية الأخرى في الهند[٢٤] ، وفي بلد كالهند ذات تقاليد حضارية قديمة ، نلمس اتجاهات فكرية رافضة لنظرية التحديث الغربية التي تنظر باستخفاف إلى التقاليد والأعراف الوطنية على أنها عقبات تحول دون التنمية ، مما دفع أنثروبولوجي هندي شهير هو ديوب Dube إلى القول : « إن التقاليد في مجتمعنا الهندي هي معيننا الحضاري ، ورصيدنا التاريخي ، الذي بواسطته يمكن ادراك الحاضر والتطلع إلى المستقبل » .

ومن الصعب تحليل الرؤى الوطنية الهندية للاستقلال الفكري دون الاشارة إلى التأثير الذي أحدثه المهاتما غاندي . لقد كان نضال غاندي من أجل التحرر السياسي هو نضال من أجل إحياء الحضارة الهندية ، تلك قضية درج العلماء الاجتماعيون الهنود على تكرارها عند ذكرى ميلاد أو وفاة غاندي . وعلى الرغم من وعي غاندي الشديد بهندوسيته ، إلا أن فكره يعكس انفتاحاً شديداً . لقد

كان غانـدي ينظر إلى البيئة الهندية على أنها معمل للعمل الاجتماعي ، ومجال لتطبيق السياسات الاجتماعية . أما الفقراء الهنود فكانوا ـ في نظره ـ هدف التنمية الأقصى ، كما أن النظام العالمي القائم على السلم والتضامن كان هو الأمل الذي طالما راود خياله .

وربما كان تأثير ماوتسى تونج في الصين في مواجهة التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي أكثر وضوحاً ونضجاً وعمقاً من تأثير المهاتما غاندي في الهند . فإذا كان غاندي قد شكل رمزاً لتوطين العلوم الاجتماعية وطبعها بطابع وطني ، فإن الدور الذي لعبه ماو في هذا المجال كان مباشراً وصريحاً . لقد واجه ماو ضرورة التوفيق بين المـاركسية كايديولوجية عالمية ، وبين الممارسة السياسية الخاصة التي ميزت التجربة الاشتراكية الصينية . لقد سعى ماو إلى القضاء على التناقضات الثلاث المعروفة التي كان إحداها التناقض بين العمل اليدوي والعمل الفكري . وعلى الـرغم من أن ماو كان ينـظر باستخفـاف إلى الجـوانب الاكاديمية من العلوم الاجتماعية ، إلا أنه كان يعتقد في الوقت نفسه أن البحوث الاجتماعية تشكل أساساً هاماً من أسس العمل السياسي . وفي هذا المجال يقول ماو : « لاتستطيع القيادة الجيدة أن تمارس مهامها دون معرفة دقيقة بالظروف الواقعية التي تعيشها الطبقات في المجتمع الصيني . ولايمكن الوصول إلى تلك المعرفة إلا من خلال دراسة المجتمع والتعرف على أحوال طبقات المجتمع المختلفة »[٢٥] .

ولقد أكد ماو على دور البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة الأغراض العملية ، حتى أنه اعتبرها الانجاز الأساسي للعلوم الاجتماعية وتسهم نتائج تلك البحوث إلى جانب العمل في المزارع والمصانع في تشكيل شخصية العامل على المستويين الفكري والانتاجي . وهكذا نجد ماو لايفرق بين أدبيات العلوم الاجتماعية من ناحية ، وبـرامـج الحـزب وسياساته من ناحية أخرى . وصل إصرار ماو على تأسيس مصـادر وطنية للمعرفة إلى قمته خلال الثورة الثقافية . ويميز ماو بين نمطين من البحوث الاجتماعية . أما النمط الأول فهو علاجي وتربوي يقوم على إعـادة كادرات الحزب والموظفين والدارسين إلى المزارع الجماعية والمصانع حتى يظلوا على صلة دائمة بالواقع المعاش ، ولتتاح لهم فرصة إعادة اكتساب المهارات

والتقاليد المحلية . وبهذه الطريقة تضيق الهوة بين العمل العقلي والعمل البدني ، وبين المدينة وبين الريف .

أما النمط الثاني من البحوث الاجتماعية فهو ذلك الذي يوجه نحو دراسة موضوع أو مشكلة بعينها من خلال فرق بحثية . والهدف من تلك البحوث هو الحصول على بيانات دقيقة حول الظروف المحلية المختلفة . وهكذا يبدو واضحاً ان التجربة الصينية الاشتراكية قد اكتفت بالبحوث الاجتماعية الموجهة لخدمة الأغراض العملية ، ولم تشجع ـ بالتالي ـ محاولات التنظير على النمط الغربي . والواقع أن البحوث الاجتماعية الصينية قد لعبت دوراً هاماً في دعم التجربة الاشتراكية ، وإقناع الجماهير بجدواها العملية . ومن الطبيعي أن تتغير أولويات البحث الاجتماعي في الصين الآن في ضوء التحولات الهامة الصامتة التي يشهدها هذا البلد . وإذا كان لنا أن نختتم هذا التحليل قلنا ، إنه إذا كانت العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية قد قدمت إنجازات هامة متمثلة في نظرية التبعية ، متجاهلة إلى حد ما تحليل البنية الداخلية لمجتمعاتها ، فإننا نجد العلوم الاجتماعية في آسيا تبدي اهتماماً أكبر بالطاقات والامكانيات المحلية التي تعوق التنمية ، واكتشاف الدعائم الثقافية التي تكفل انطلاقتها . إنها محاولة البحث عن بديل حضاري ملائم لمجتمعات عميقة الجذور .

٣ ـ أفريقيا ومسيرة التحرر الفكري

أفريقيا مثال واضح على الاختراق الفكري الحديث مع قاعدة أكاديمية ضعيفة . لقد تزامنت عملية الاختراق الفكري الغربي لافريقيا مع عملية التحرر الفكري ، على الرغم من أنها تمت في سياق مختلف . وكان العصر الذهبي للفكر الاجتماعي الافريقي الوطني هو ذلك الذي واكب النضال من أجل الاستقلال السياسي والفترة اللاحقة على تحقيقه[٢٦] . فخلال تلك الفترة ظهرت الأفكار السياسية التي لعبت دوراً هاماً في التاريخ الافريقي الحديث . ويكفي أن نتأمل الاسهامات الفكرية المختلفة التي قدمها مفكرون وزعماء من أمثال كوامي نيكروما ، وسيكوتوري ، ونيريري ، وسنجور ، وكينياتا ، ولومومبا ، وفانون ،

وكـابـرال . إن مجموع ما قدمه هؤلاء المفكرون يشكل علم اجتماع « شعبي » لايقل أهمية وخصوبة عن مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية ، والبحث الاجتماعي عنـد ماوتسي تونـج . لقد كانت إسهامات المفكرين الأفارقة سياسية بالدرجة الأولى ، اهتمت بتحليل الموقف الاستعماري ، والكشف عن الهوية الأفريقية ، وصياغة الاستراتيجيات المختلفة القادرة على تحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الفكري .

ولقـد ارتبط الفكر الاجتماعي والسياسي الأفريقي المبكر بمواجهة التحدي الغربي والتعامل بشكل مباشر مع الخبرة الاستعمارية . ولقد أشار توماس هودجن Hodgein (وهو أحد علماء السياسة البريطانيين المعنيين بالشئون الأفريقية) إلى أن هنـاك اختـلافـاً ملحوظاً بين النظريات الغربية المعنية بالامبريالية وقريناتها الأفـريقية . فبينـما تركـز النـظريات الأوروبية على الأسباب التي دفعت العالم الـرأسمالي إلى الامبريالية والسيطرة ، نجد النظريات الافريقية تركز على الآثار السلبية للامبريالية على أفريقيا[٢٧] . ولقد بذل المثقفون والمفكرون الأفارقة جهداً كبيراً لكشف الزيف والعنصرية والتحيز الكامن في العلوم الاجتماعية الغربية ، كما حاولوا منح بعض المفاهيم السياسية الغربية طابعاً إفريقياً كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الاشتراكية الافريقية[٢٨] .

وخـلال عقد السبعينيات شهدت أفريقيا مرحلة جديدة على طريق التحرر الفكـري ، ليس فقط على الصعيد الثقـافي العـام ، بل أيضاً في نطاق العلوم الاجتـماعية ذاتها ، ولاشك أن الجدل العالمي الذي ثار حول قضية التبعية قد أعطى دفعة قوية للفكر الاجتماعي الأفريقي ، ومنح « مدرسة دار السلام » قدراً كبيراً من الحيوية . وكنتيجة لذلك بدأت عملية « أفرقة » العلوم الاجتماعية على مستوى العلماء والمفاهيم والنظريات . وربما كان أوضح مثال على ذلك ما حدث لمعهد الدراسات التنموية Institute of Development Studies في نيروبي ، الذي نشـأ نشـأة استعـمارية ، ثم « تأفـرق » تدريجياً . ولايعني ذلـك أن العلماء الاجتـماعيين الأفـارقـة قد اتخـذوا مواقف نقدية حاسمة من العلوم الاجتماعية

الغـربية ، ذلـك أن التغييرات التي طرأت على برامـج المقـررات الدراسية في الجـامعـات الافريقية ، وأنماط البحوث التي أجريت لا تكشف عن مثل تلك المواقف على وجه العموم . ومع ذلك كله فلقد بدأت الجامعات الأفريقية تشهد منذ عقد الثمانينيات احتجاجات متزايدة على تقليدية المقررات الدراسية والبحوث الاجتماعية ، ومطالبات دائمة بضرورة التفاعل مع المشكلات الافريقية الملحة كالفقـر ، والتصحـر ، والتدهور البيئي ، والنمو العشوائي الحضري ، وعدم الاستقرار السياسي ، وتدهور الهياكل الانتاجية .

أما الدراسات الافريقية التي انطلقت من منظور التبعية فقد أجرى معظمها علماء أفارقة يعيشون إما في أوروبا أو في منطقة الكاريبي . وربما كان الاستثناء البارز من هؤلاء هو عالم الاقتصاد المصري سمير أمين الذي أجرى مجموعة من الدراسات الهامة حول شمال وغرب أفريقيا وذلك في سياق عالمي . ويقف سمير أمين في أفريقيا صامداً مدافعاً عن نظرية التبعية ، وان كان قد بدأ يغير اهتماماته وأولوياته البحثية خلال النصف الثاني من الثمانينيات ، شأنه في ذلك شأن عدد كبير من ممثلي هذه النظرية . ويعد سمير أمين وأندر فرانك Frank ، ووالرشتاين Wallerstein من أظهـر الـذين طوروا مفهـوم النـظام العـالمي ، وبالتالي اتجهوا بفكرهم نحو العالمية ، وابتعدوا كثيراً عن المحلية . ومع ذلك كله فلقد بدأ سمير أمين منذ نهاية الثمانينيات يبدي اهتماماً واضحاً بقضايا الأمة العربية ومكوناتها الحضارية ، بل إنه قد أخذ مؤخراً يطرح مفهوم « التحالف الشعبي » كمدخل للتنمية ، وهو تحول درامي يعكس اليأس الشديد الذي يستشعره مفكر ظل يبني أحلامه الفكرية على حتمية حدوث تحولات جذرية داخل النظام العالمي القائم على التناقض .

والـواقـع أن محاولات الاستقـلال الفكـري الأفريقي خلال الثمانينيات قد واجهت ظروفـاً قومية بالغـة السوء . فالعقد شهد صراعات إقليمية عديدة ، وتـدهـوراً اقتصـادياً شديداً ، وهجـرات جماعية اضطرارية على نطاق واسع ، وأنظمة سياسية تسلطية تكافح من أجل الاستمرار في السلطة مستخدمة كل ما هو متاح من أساليب القمع والقهر . وربما كانت حالة الصومال في الشرق وليبيريا

في الغرب مثالين صادقين على ما نذهب إليه هنا ، وفي مواجهة تلك الظروف القاسية ، وعجز النظريات العالمية الكبرى عن تقديم عون تنموي لتلك القارة ، نجد عدداً من علمائها الاجتماعيين يلجأون مباشرة لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتهم . ولعل أوضح مثال على ذلك عالم الاقتصاد الغاني كوفي Kofi الذي تأثر في البداية بنظرية التبعية ، لكنه ما لبث أن طالب بضرورة دراسة القطاع « التقليدي » في الريف والحضر الأفريقي ، بدلاً من التركيز على القطاع « الحديث » وذلك بهدف صياغة نظرية ملائمة تضمن مشاركة اقتصادية فعالة للقوى المنتجة الأساسية . والملاحظ أن الأقطار الأفريقية قد شهدت تحولاً أساسياً فيل أعقاب حصولها على الاستقلال السياسي ، يتمثل في ضمور القطاع « الحديث » وابتلاع القطاع « التقليدي » له ، مما يعني أن الدور التنموي للقطاع « الحديث » قد أصبح محل شك وتساؤل . ولقد عبر عن ذلك باحث غاني هو لوكي Lukey حيث قال : « لم يتحقق الحلم الذهبي طالما حلمنا بتحقيقه وهو أن ينتشر ويتسع القطاع الاقتصادي الحديث في مجالات الانتاج والتجارة والخدمات . وبدلاً من ذلك وجدناه ينقرض ويتحول إلى نقطة مضيئة تخبو تدريجياً »[٣٠] .

والواقع أن الأزمة الاقتصادية الشديدة التي عانت منها أفريقيا خلال الثمانينيات لم تنعكس سلبياً على أحوال الشعوب فقط ، بل انعكست سلبياً أيضاً على محاولات الاستقلال الفكري . لقد كان عمر تلك المحاولات قصيراً جداً ، كما أن فترة الوفاق بين الجامعات والحكومات الأفريقية كانت محدودة للغاية . وحينما بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتدخلان بنشاط في تلك القارة ، بدت جهود العلماء الاجتماعيين من أجل التحرر الفكري عبثية وخالية من المعنى بالنسبة للأنظمة السياسية من ناحية ، وجماهير الشعوب الفقيرة من ناحية أخرى . وهكذا يمكننا القول إن المحاولات الشجاعة التي بذلت في مجال التحرر الفكري في أفريقيا خلال السبعينيات قد واجهت عقبات محلية ودولية . إن الاستقلال الفكري هو مظهر للاستقلال الاقتصادي الذي يجب أن يبدأ بتبني

المراجع والهوامش :

(1) Asad, T; (ed.) Anthropology and the Colonial encounter, Ithaca Press, London, 1973, p. 10.

(2) Cockroft, J; Frank, A; Johson, D. (eds), Dependence and underdevelppment : Latin America's Political Economy, New York, 1972. P. 308.

(3) Atal, Y, (ed), Social Sciences in Asia, Abhinav Publications, New Delhi, 1974, P. 23.

(4) Mac Farquhar, R; (ed) The hundred Flowers Campaign and the Chinese Intellectuals, Octagon Books, New York, 1974, PP. 28–29.

(5) Temu, P, "Reflections on the Role of Social Scientists in Africa", International Social Science Journal, XXVII (1), 1975, P. 83.

(6) Ake, C; Social Sciene in Nigeria, workimg Paper, CODESRIA, 1979. P. 3.

(7) Atal, Y; "The call for Indigenization" International Social Science JOurnal, 32 (1), 1981, PP. 189–197.

(8) Friberg,, M; et al; Societal change and Development Thinking: an Inventory of Issues, United Nations University, GPID Project, Tokyo, 1979.

(٩) انظر السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ؛ دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، وكذلك مقالي « نظرية التبعية : حوار وجدل » ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(١٠) انظر الفصل الثاني من كتابي التنمية والتخلف ، المرجع السابق ، حيث نجد استعراضاً مستفيضاً لأفكار علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وانظر كذلك

(11) Dos Santos, "The struture of dependency, American Economic Review, 60 (21) May 1970.

(12) Cardoso, F; Falitto, E, Dependency and development in Latin America, University of California Press, Berkley, 1979, P. 8.

(12) Leys, C; "Underdevelopment and dependency: Critical notes", Journal of Contemporary Asia, 7 (1), 1977, P. 68.

(١٣) ترجمت هذا المقال إلى العربية في سنة ١٩٧٣ تحت عنوان علم اجتماع التنمية ، ونشر في كتاب ميادين علم الاجتماع ؛ تحرير محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، ١٩٧٤ .

(14) Frank, A; Reflections on the World Economic Crisis, Monthly Review Press, New York, 1981,

(15) Paz, O; The other Mexico: Critique of the Pyramid, Grove Press, New York, 1972, P. 75.

(16) Jorrin, M; Martz, J; Latin American Political Thought and Ideology, University of North Caroline Press, Chapel Hill, 1970.

(17) Collier, d; The New Authoritarianism in Latin America, Princeton University Press, 1979.

(18) Rudgvist, A; Peasant Struggle and Action Research in Columbia, Department of Sociology, Uppsala, 1986.

(19) See Aguilar, L; (ed.) Marxism in Latin america, as Alfred A Knopf, New york, 1968.

(20) Hettne, B; Development Theory and the Three Worlds, John Wiley & Sons, N. Y.; 1990, P. 103–104.

(21) Baran, P; The Political Economy of Growth, Monthly review Press, New York, 1957, P. 149.

(22) Kothari, politics in India, Little Brown, Boston, 1970, P. 39.

(23) Uberoi, J; Science and Swarea: Contributions to Indian Sociology, New Series, 1968, : 2, P. 123.

(24) Srinivas, M; "'Reflections on the Study of One's own Society" in social Change in Mofdern Indian, University of California Press, California, 1968, p. 214.

(25) Wreng, Siu, Lun, Sociology and Sociolism in Contemporary China, Routtedge Pregan Paul, 1979.

(26) Atta – Mills, L; The Role of Social Scientists in Development : The Rise, Fall and Rebirth of Social Science in Africa, CODSERIA, workinf Paper No. 10, Dakar.

(27) Hodgkin, T; Some African and Third World Theories of Imperialism, in Owen, R; Sutcliffe, (eds.) Studies in the Theory of Imperialism, Longman, London, 1972.

(28) Klinghoffer, A; Soviet Perspectives on African Socialism, Rutherford Fairleigh Dickinson University Press, Cranbury, N. J. 1969, P. 16.

(29) Uchendu, V; (ed.) Dependency and Underdevelopment in West Africa, Brill, London, 1980.

(30) Lukey, F; Independence and into the 21st Century – an Appraisal of the future in Ghana, UST, Kumasi, 1979.